تقرير يرصد حزمة من القرارات والإجراءات العنصرية للحكومة الإسرائيلية الجديدة خلال النصف الأول من العام 2023

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان

الفاخورة، الناصرة

رمز بريدي: 16000 صندوق بريد: 10350

هاتف: 6471471-4-(972+) فاكس: 6559992-4-(972+)

Website: www.Meezaan.org email: info@meezaan.org

مقدمة

منذ تنصيب الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي يُنظر إليها على أنها الأكثر يمينية وتطرفًا وعنصرية، كان واضحًا أن تنفيذ السياسات التي تستهدف الحريات المدنية وحقوق الفلسطينيين الأصلانيين على وجه الخصوص ستتواصل، بل ستزيد تطرفًا وعنصرية، لا سيّما وأن هذه الحالة السياسية مهيمنة على المشهد السياسي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، وهذا ما ينعكس تلقائيًا على المنحى القانوني القضائي بشكل خاص، بحيث غدت المنظومة القانونية القضائية الإسرائيلية منخرطة في تجاذبات الحالة السياسية وغير منعزلة عن إسقاطاتها وتأثيراتها.

في 2022/12/29، منحت الهيئة العامة للكنيست الثقة للحكومة الجديدة برئاسة نتنياهو بأغلبية 63 صوتًا، فيما عارضها 54 عضو كنيست، في جلسة سرعان ما غادرها رئيس الحكومة المنتهية ولايته، يائير لبيد وأعضاء كنيست عن كتل المعارضة. ليتم تنصيب نتنياهو رئيسًا للحكومة الإسرائيلية الأكثر تطرفًا على الإطلاق بالشراكة مع اليمين الفاشي المتطرف والحريديين. ليعود نتنياهو (73 عامًا) بذلك إلى المنصب الذي غادره قبل نحو عام ونصف العام، شهدت الساحة السياسية الإسرائيلية خلالها انقسامًا على شخصه كونه يحاكم بتهم فساد تشمل الرشوة وخيانة الأمانة والاحتيال. وتسعى حكومة نتنياهو السادسة إلى توسيع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة وتنفيذ سياسات أخرى تستهدف الحريات المدنية وحقوق الأقليات ويقودها تكتل من أحزاب قومية ودينية وفاشية واستيطانية. وتضم حكومة نتنياهو شركائه من الأحزاب الحريدية ("شاس" و"يهدوت هتوراة") وتيار الصهيونية الدينية صاحب التوجهات الفاشية الذي يضم أحزاب "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت" و"نوعام".

هذه الحكومة، والتي بحسب الاتفاقيات الائتلافية، من المفترض أن يستجيب رئيسها، نتنياهو، لمطالب الأحزاب المشاركة في الائتلاف، وخاصة الصهيونية الدينية، بدأت عملها بجملة من القرارات والقوانين العنصرية ضد كل ما هو عربي وفلسطيني والتي تسعى لترسيخها كقيم رئيسية للنظام الإسرائيلي.

وما يلي، جملة من القرارات والقوانين والإجراءات التي رصدتها مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة) في الستة أشهر الأولى منذ تنصيب الحكومة الإسرائيلية الجديدة مطلع العام 2023.

1- 2022/12/28: الكنيست يصادق على "قانون بن غفير"

صادقت الهيئة العامة للكنيست على مشروع قانون تغيير المسؤولية على الشرطة، الذي قدمه رئيس حزب "عوتسما يهوديت" الفاشي إيتمار بن غفير، والذي بات يعرف باسم "قانون بن غفير". ويقضي القانون الذي صودق عليه بأن يوجه بن غفير كوزير الأمن القومي في الحكومة المقبلة سياسة الشرطة وتحديد سياسة تحقيقات الشرطة، وذلك بتأييد 61 عضو كنيست ومعارضه 55 عضوًا. وينص القانون على أن الشرطة خاضعة لإمرة الحكومة. واعتبر بن غفير بعد المصادقة على القانون بالقراءتين الثانية والثالثة أنه "صنعنا تاريخا من أجل دولة إسرائيل، ومن أجل الأمن في الشوارع". وهذا رابع قانون يطرحه الائتلاف يصادق عليه الكنيست تمهيدا لتنصيب الحكومة. ويهدف بالأساس "قانون بن غفير" لمنع الشرطة من تنفيذ قرار تتخذه الحكومة بإخلاء بؤر استيطانية عشوائية في الضفة الغربية المحتلة، إلى جانب استهداف المواطنين العرب وخاصة في النقب.

2- 2023/1/2: تعليمات جديدة لإطلاق النار على راشقي الحجارة

الجيش الإسرائيلي يصدر إيضاحًا لجنوده بشأن تعليمات إطلاق النار، جاء فيها أن إطلاق النار على قاذفي الحجارة الفلسطينيين فقط عند "الشعور بخطر على الحياة" وفي حال "لا توجد أيّة طريقة أخرى لوقف قذف الحجارة". وجاءت الوثيقة موقعة باسم القائد العسكري للمنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي (المسؤولة عن الضفة الغربية)، يهودا فوكس، وشددت على أن إطلاق النار على قاذفي الحجارة يجب أن يقتصر على الحالات التي يشعر فيها الجنود في "خطر مباشر وفعلي على الحياة"، وتشير إلى ضرورة "عدم الانتظار حتى تتشكل حالة الخطر التي تتهدد الحياة نتيجة إلقاء الحجارة". وتنص الوثيقة أنه "في حالة نشوء خطر حقيقي وفوري على الحياة نتيجة إلقاء الحجارة (ولم نتمكن من منع حدوث ذلك)، يجب إعطاء الأولوية لإحباط الخطر من خلال القبض على ملقي الحجارة أو باستخدام معدات تفريق المظاهرات أو عبر تنفيذ لوائح اعتقال مشتبه به والتي تنتهي بإطلاق النار على رجلي ملقي الحجارة (تحت الركبة)".

3- 2023/1/4: الإعلان عن "إصلاحات قضائية" لتقويض المحكمة الإسرائيلية العليا

وزير القضاء الإسرائيلي، ياريف ليفين، يعلن عن خطة الحكومة الإسرائيلية لإحداث تغييرات جذرية في جهاز القضاء الإسرائيلي، والتي تهدف إلى تقليص صلاحيات المحكمة العليا، بما في ذلك منعها من إبطال قوانين يسنها الكنيست أو استخدام "حجة عدم المعقولية" لإلغاء قرارات حكومية. وقال ليفين إن المرحلة الأولى من سلسلة التغييرات التي تهدف إلى تقويض رقابة السلطة القضائية على السلطتين التشريعية (الكنيست) والتنفيذية (الحكومة)، تشمل تغيير تشكيلة لجنة اختيار القضاة، عبر تمثيل متساوٍ للسلطات الثلاث في عضوية اللجنة، من خلال الزج بالمزيد من السياسيين المعيّنين من قبل وزير القضاء، في عضويتها. وادّعى ليفين، أن خطته "تهدف إلى الحفاظ على مبدأ التوازن بين السلطات"، واصفًا إيّاها بـ"المرحلة الأولى من الإصلاحات" التي ستحدثها الحكومة في الجهاز القضائي، في حين لم يوضح ماهية القرارات التي ستشملها المرحلة التالية، ودون أن يضع جدولًا زمنيًا للإجراءات الأربعة التي تشملها المرحلة الأولى.

4- 2023/1/5: "الكابينيت" يبحث فرض عقوبات على السلطة الفلسطينية

المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، يبحث فرض عقوبات على السلطة الفلسطينية في إجراءات تأتي للرد على اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة بالأغلبية، قرارًا يطلب فتوى قانونية من محكمة العدل الدولية، بشأن الآثار القانونية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وجاء ذلك في أول اجتماع للكابنيت في الحكومة الجديدة، عقد لمناقشة "سبل الرد" على الخطوة الفلسطينية بشأن الفتوى القانونية التي تطلبها من المحكمة الدولية في لاهاي، استعرض خلاله منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، غسان عليان، سلسلة من العقوبات المحتملة التي قد تفرضها حكومة الاحتلال على السلطة. وتتركز العقوبات على قيادة السلطة الفلسطينية وليس على الفلسطينيين، في محاولة لتجنب التصعيد، وقد تشمل العقوبات "سحب تصاريح VIP من المسؤولين الفلسطينيين، وفي محاولة لتقييد حركتهم خارج المناطق المحتلة عام 1967.

5- 2023/1/6: بن غفير يهدد من سجن نفحة بتشديد ظروف الأسرى الفلسطينيين

وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، يهدد بعزمه تشديد ظروف الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وكرر مزاعمهم بأن الأسرى يحصلون على حقوقًا زائدة. وقد وصل بن غفير إلى المكان من أجل التيقن من أن ظروف الأسرى لن تُحسّن. وتجول بن غفير في سجن نفحة، في أول زيارة له لمصلحة السجون الإسرائيلية، بمرافقة مفوضة السجون، كيتي بيري، وعدد من الضباط السجانين. وتجول بن غفير في الأقسام الجديدة للسجن، التي جرى بناؤها السنة الماضية، وهي مخصصة للأسرى الفلسطينيين. واعتبر ضباط السجن أن هذه الأقسام بنيت بشكل لا يمكن أسرى من الفرار، وادعوا أن مساحة العيش فيها لكل أسير بموجب قرار صادر عن المحكمة العليا، بتوفير مساحة 4.5 متر مربع لكل أسير.

6- 2023/1/8: بن غفير يلغي زيارات أعضاء الكنيست للأسرى

وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، يقرر إلغاء الخطة التي كانت معتمدة وسمح بموجبها بزيارات أعضاء الكنيست للأسرى الأمنيين في السجون الإسرائيلية، على أن تقلص مثل هذا الزيارات، في وقت شرعت إدارة السجون الإسرائيلية في تنقلات انتقامية للأسرى، وذلك عبر نقل أسرى قسم 3 في سجن "هداريم" إلى سجن "نفحة". ووفقا لوسائل إعلام عبرية، فإن بن غفير قرر إلغاء الخطة التي كانت تسمح بزيارات أعضاء الكنيست للأسرى الأمنيين في السجون الإسرائيلية، وهي الخطة الذي جرى اعتمادها في عهد الحكومة الإسرائيلية السابقة، وقام بصياغتها كل من وزير الأمن الداخلي السابق، عومر بار ليف، ورئيس الكنيست السابق ميكي ليفي. وبعث بن غفير برسالة رسمية إلى رئيس الكنيست أمير أوحانا، أبلغه من خلالها أنه ألغى الإجراء السابق، وكذلك كشف له عن الإجراء الجديد الذي يقلص إمكانية زيارات أعضاء الكنيست للأسرى.

7- 2023/1/8: بن غفير يوعز بمنع رفع العلم الفلسطيني

المفتش العام للشرطة الإسرائيلية، يعقوب شبتاي، يصدر أوامر لقادة الجهاز بمنع رفع العلم الفلسطيني في "الأماكن العامة"، وذلك بعد تلقيه أوامر مباشرة بهذا الشأن من وزير الأمن القومي في الحكومة الإسرائيلية، إيتمار بن غفير، واعتبر الأخير، في بيان، أن رفع الأعلام الفلسطينية تعبر عن "دعم لمنظمة إرهابية وتحريض ضد دولة إسرائيل". وجاء قرار بن غفير على خلفية رفع العلم الفلسطيني في الاحتفالات التي نظمت في بلدة عارة، نهاية الأسبوع الماضي، احتفالًا بتحرر عميد الأسرى الفلسطينيين، كريم يونس، بعد قضائه 40 عامًا في السجون الإسرائيلية. وتولى بن غفير وزارة الأمن الداخلي بسلطات موسعة مُنح بموجبها القدرة على توجيه تعليمات مباشرة للمفتش العام للشرطة وتحديد أولويات الجهاز وسياساته.

8- 2023/1/9: ليفين سيستهدف جهاز القضاء من خلال تعديل قانون أساس

وزير القضاء الإسرائيلي، ياريف ليفين، يعتزم إلغاء "حجة عدم المعقولية" التي تستخدمها المحكمة العليا من أجل إلغاء قرارات سلطات، وخاصة الحكومة، إثر تناقضها مع قوانين أساس تعتبر دستورية، من خلال تعديل "قانون أساس القضاء"، وبحيث ينص التعديل على أن "المحكمة لا تتدخل بقرارات الحكومة من خلال دوافع معقولية ترجيح الرأي". وكان ليفين قد استعرض سابقًا خطته لتقييد صلاحيات المحكمة العليا واستهداف جهاز القضاء عمومًا، وأطلق عليها تسمية "إصلاحات قضائية"، شملت إلغاء "ذريعة عدم المعقولية" وتغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة بحيث لا يكون فيها مندوبين عن نقابة المحامين وثلاثة مندوبين عن جهاز القضاء وثمانية سياسيين من الكنيست والحكومة. كذلك شملت الخطة سن قانون يمنع المحكمة العليا من شطب قانون سنه الكنيست بسبب تناقضه مع قوانين أساس. وذلك إلى جانب تعيين مستشارين قضائيين في الوزارات يكونون موالين للوزير.

9- 2023/1/10: الكنيست يصادق بالقراءة الأولى على تمديد قانون الأبارتهايد

الهيئة العامة للكنيست، تصادق بالقراء الأولى على تمديد سريان أنظمة الطوارئ التي تفرض القانون الإسرائيلي على المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، والمعروف بتسمية قانون الأبارتهايد. وأيد مشروع القانون 58 عضو الكنيست من الائتلاف والمعارضة وعارضه 13 عضو كنيست. وجرى تحويل مشروع القانون إلى لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست من أجل إعداده للقراءتين الثانية والثالثة.

10- 2023/1/10: دعوات علانية لقتل الفلسطينيين وعدم الاكتفاء بسجنهم

انطلقت دعوات صريحة من أعضاء الكنيست لقتل الفلسطينيين وعدم الاكتفاء بسجنهم، وقد بدأ هذه الدعوات الدموية عضو الكنيست من حزب الليكود حانوخ ميلبيتسكي، خلال النقاش حول قانون حرمان الأسرى من فلسطينيي 48 من الجنسية، والإقامة داخل البلاد، قائلًا: "إنني أفضّل القتلة اليهود على القتلة العرب، بل إنني في الدولة اليهودية أفضّل اليهود على العرب غير الموالين". وجاء أيضًا على لسان "ليمور سون هار ميلخ" عضو الكنيست من حزب العصبة اليهودية، أن "من قتل يهوديًا يجب أن يموت، ومن قتل عربيًا فليكن في السجن، لأن مفاهيم المساواة ليست ذات صلة في هذه الحالة، فهي ليست متشابهة".

11- 2023/1/11: المصادقة بالقراءة التمهيدية على سحب مواطنة وإقامة أسرى فلسطينيين

الهيئة العامة للكنيست تصادق بالقراءة التمهيدية على مشاريع قوانين لسحب المواطنة أو الإقامة من أسرى فلسطينيين "تلقوا تعويضات من السلطة الفلسطينية مقابل تنفيذ عمل إرهابي". وقدم مشاريع القوانين هذه عدد من أعضاء الكنيست من أحزاب الائتلاف، الليكود والصهيونية الدينية و"عوتسما يهوديت" و"يهدوت هتوراة"، ومن الحزبين في المعارضة "ييش عتيد" برئاسة يائير لبيد، و"المعسكر الوطني" برئاسة بيني غانتس. وستحول مشاريع القوانين إلى لجنة الداخلية وحماية البيئة لإعدادها للقراءة الأولى. وبحسب مشاريع القوانين، فإن مواطنا في إسرائيل أو مقيمًا في القدس المحتلة وافق على تلقي أموالا من السلطة الفلسطينية، بشكل مباشر أو بواسطة جهة أجنبية، كراتب أو تعويض مقابل عمل إرهابي أو مخالفة أخرى تنطوي على استهداف خطير لأمن الدولة، مثله مثل من يشهد على نفسه أنه يتنازل عن مكانته كمواطن أو كمقيم. وجاء في نص مشاريع القوانين أنها تقترح ربطا واضحا بين تلقي راتب لتنفيذ العمل الإرهابي وبين الحق بالمواطنة أو الإقامة.

12- 2023/1/12: رئيسة المحكمة العليا تشن هجوما حادا على خطة إضعاف جهاز القضاء

شنت رئيسة المحكمة الإسرائيلية العليا، القاضية إستر حيوت، هجومًا حادًا على خطة إضعاف جهاز القضاء، التي تنفذها حكومة بنيامين نتنياهو بقيادة وزير القضاء، ياريف ليفين، ووصفتها بأنها معدة لـ"سحق النظام القضائي"، فيما رد الأخير على خطاب حيوت واعتبر أنه يحمل "أجندة سياسية". وقالت حيوت إن الخطة التي تدفع بها الحكومة الإسرائيلية تستهدف "توجيه ضربة قاضية لاستقلال وعدم تبعية القضاء وتحويله إلى سلطة صامتة"، مشددة على أن تغيير تشكيلة لجنة اختيار القضاة، يهدف إلى "تسييس الجهاز القضائي".

13- 2023/1/15: نتنياهو لا يعتزم إجراء تغييرات بخطة ليفين

قياديون في حزب الليكود يقولون إن الائتلاف لا يعتزم إجراء تغييرات جوهرية في إضعاف جهاز القضاء. ورأت مصادر قضائية إنه ينبغي إجراء تغييرات كبيرة في الخطة، وحذروا من أنه في حال المصادقة عليها بالصيغة التي طرحها ليفين، فإنه يتوقع حدوث صدام بين الحكومة وجهاز القضاء، يقود إلى "أزمة دستورية غير مسبوقة في إسرائيل"، وفق ما نقلت عنهم وسائل إعلام عبرية. وقال نتنياهو في شريط فيديو، إنه يجب دفع الخطة قدما بمسؤولية وترجيح رأي، ومن خلال الاستماع إلى جميع المواقف، وهذه العملية بالضبط التي ستحدث الآن في الكنيست. وأنضح الجميع بتهدئة الخواطر والدخول إلى نقاش موضوعي.

14- 2023/1/18: المحكمة العليا تقرر إلغاء قرار نتنياهو بتعيين درعي وزيرا

المحكمة العليا الإسرائيلية تعلن أن قرار رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بتعيين رئيس حزب شاس، أرييه درعي، وزيرا يتجاوز حدود المعقولية، وأن على نتنياهو "نقله من منصبه". وجاء في بيان مشترك صدر

عن رؤساء أحزاب الائتلاف الحكومي لدعكم درعي أنه تلقينا بصدمة وألم وأسى بالغ الحكم في قضية نائب رئيس الحكومة، الوزير أرييه درعي. دولة إسرائيل بحاجة إلى قدراته الاستثنائية وخبرته الواسعة في هذه الأيام المعقدة أكثر من أي وقت مضى. وكتبت رئيسة المحكمة، القاضية إستير حيوت، في قرارها أن درعي أدين بمخالفات فساد خطيرة، والتعيين يتجاوز حدود المعقولية بشكل واضح. والقرار بشأن تعيين درعي وزيرا في الحكومة وعدم استخدام الصلاحية بنقله من منصبه هو قرار يتجاوز حدود المعقولية بشكل متطرف. وأشارت حيوت إلى كمية إدانات درعي غير المألوفة وأنه يكرر المس بسلطة القانون الأمر الذي يلزم نتنياهو بإقالته.

15- 2023/1/20: رئيسة المحكمة العليا تعتزم الاستقالة بحال تمرير خطة إضعاف جهاز القضاء

أوردت وسائل إعلام عبرية، أن رئيسة المحكمة الإسرائيلية العليا، إستر حيوت، تعتزم الاستقالة من منصبها بحال تمرير خطة إضعاف جهاز القضاء التي يقودها وزير القضاء، ياريف ليفين، ويصفها بأنها "إصلاحات" وتحظى بدعم كامل من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وسائر شركائه في الائتلاف. وجاء أنه لم يكن بوسع أحد أن يهيئ رئيسة المحكمة العليا إستر حيوت، للوضع الصعب الذي وجدت نفسها فيه قبل موعد تقاعدها بعشرة أشهر، واعتبرت أنه لن يتم تذكر فترة ولايتها بسبب أحكامها في القانون المدني أو إنجازاتها في إدارة الجهاز، ولكن لمقاومتها للقوى التي وصفتها بنفسها على أنها تريد تدمير استقلال المحكمة والديمقراطية الإسرائيلية.

16- 2023/1/23: المستشارة القضائية تنفي بحث تنحية نتنياهو

الائتلاف الحكومي الإسرائيلي، يحذر المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف-ميارا، من إجراء مناقشات بشأن إمكانية عزل رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، معتبرا أن إجراء مثل هذه المناقشات بمثابة "محاولة انقلاب عسكري غير شرعية" على السلطة المنتخبة ديمقراطيًا. وجاء ذلك في رسالة وقعها رؤساء أحزاب الائتلاف الإسرائيلية، في حين نفت المستشارة القضائية، أن تكون قد باشرت في

إجراءات لعزل نتنياهو، وقالت ردًا على رسالة زعماء كتل الائتلاف، إنه "على عكس الادعاءات في وسائل الإعلام، لم أعقد مناقشات بخصوص الإعلان عن عدم تمكن رئيس الحكومة من القيام بمهامه".

17- 2023/1/24: الكنيست يصادق على "القانون النرويجي" الموسع

الهيئة العامة للكنيست في تصادق ساعات متأخرة من الليل بالقراءة الثالثة، على "القانون النرويجي" الموسع، الذي يسمح لأعضاء كنيست بالاستقالة بعد تعيينهم وزراء أو نواب وزراء، ومن ثم العودة لمناصبهم في الكنيست. وصوت إلى جانب القانون الموسع 65 من أعضاء الكنيست بينما صوت ضده 18 نائبًا، حيث يمكن تعديل القانون إلغاء السقف الذي بموجبه يمكن 5 أعضاء كنيست من كل حزب الاستقالة من الكنيست لكونهم وزراء أو نواب وزراء. وبذلك، يمنح التعديل على القانون الموسع إمكانية استقالة ثلث أعضاء الحزب الذي يبلغ عددهم 18 عضوًا على الأقل من أعضاء الكنيست.

18- 2023/1/24: مشروع قانون لـ "يهدوت هتوراه" للفصل بين الجنسين في المتنزهات

رئيس لجنة المالية في الكنيست الإسرائيلي، عضو الكنيست موشي غافني من "يهدوت هتوراه"، يتقدم بالتعاون مع أعضاء حزبه، بمشروع قانون يهدف إلى الفصل بين الجنسين وتنظيم ساعات الاستحمام المنفصلة للرجال والنساء في الينابيع والمحميات الطبيعية، التابعة لسلطة الحدائق الإسرائيلية. وبحسب مشروع القانون، سيتم تخصيص 15% من ساعات عمل المتنزهات على الأقل لتعمل بموجب الفصل بين الجنسين. وجاء في تفسير ونص القانون، أنه يوجد في إسرائيل ما لا يقل عن 20% من السكان من جميع الديانات، والذين لأسباب دينية يتجنبون الاستحمام في الأماكن التي ليس لها ساعات استحمام منفصلة، ونتيجة لذلك، منع هؤلاء السكان من زيارة المواقع والاستحمام فيها. وبالتالي، وفقا لتفسير القانون، يتعرض هؤلاء السكان للتمييز، وكتب أيضا في مقترح القانون أن التمييز يشتد، لأن هذه المواقع

تابعة لمؤسسات الدولة، والتي لا تسمح عمليًا للسكان بزيارتها واستخدامها، بحسب مسوغات غافني. لذلك، يقترح نص القانون تحديد ساعات استحمام منفصلة للنساء والرجال في كل مكان استحمام تابع لسلطة الطبيعة والمتنزهات.

19- 2023/1/25: مشروع قانون لليكود يسعى إلى شطب ترشيح داعمي "مقاطعة إسرائيل"

حزب الليكود، الذي يترأسه رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يقدّم مشروع قانون لشطب ترشيح شخص أو قائمة للكنيست، إذا ما كان يدعم "مقاطعة إسرائيل". ومشروع القانون هذا، قدّمه عضو الكنيست عن الليكود، إلياهو رافيفو. وجاء في شرح مقترح مشروع القانون، أنه خلال السنوات الأخيرة، تزايد التهديد بمقاطعة إسرائيل، فالفنانين يلغون مشاركتهم في الأحداث في إسرائيل، وكذلك الشركات المصرفية والاستثمارية. وشدد مشروع القانون على أن أي شخص يدعو إلى مقاطعة إسرائيل، يضرّ بشكل مباشر بالدولة. ويستهدف مشروع القانون من بين أمور أخرى، السياسيين حاليًا في الكنيست، والذين يدعون إلى الامتناع عن شراء منتجات من المستوطنات على سبيل المثال، أو أعربوا عن دعمهم مقاطعةَ فنانين لإسرائيل. في حين أن ما يشكّل دعوةً لمقاطعة إسرائيل، غير محدد في التشريع المقترّح.

20- 2023/1/25: الكنيست يمدد قانون "الطوارئ" 5 سنوات بالقراءة الثالثة

الهيئة العامّة للكنيست الإسرائيلي، تصادق بالقراءة الثانية والثالثة، على تمديد سريان أنظمة الطوارئ التي تفرض القانون الإسرائيلي على المستوطنات في الضفة المحتلة، والمعروف بـ "قانون الأبرتهايد". وسيكون هذا القانون ساري المفعول 5 سنوات أخرى، أي حتى يوم 15 شباط/ فبراير 2028، وأيد مشروع القانون 39 عضوًا بالكنيست وعارضه 12، في القراءة الثالثة. ويستهدف القانون تسوية العلاقة بين المستوطنين في الضفة وقطاع غزة، كـ "مواطنين إسرائيليين" يقطنون خارج حدود (إسرائيل)، وبين أجهزة الحكم الإسرائيلية، وجرى تمديده منذئذ مرة كل 5 سنوات. ويمنح "قانون الأبرتهايد" صلاحيات

للمحاكم الإسرائيلية بمحاكمة مستوطنين ارتكبوا مخالفات في الأراضي المحتلة، وصلاحيات للسلطات الإسرائيلية بفرض عقوبات على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967 وتنفيذ اعتقالات في صفوفهم. ويمنح القانون أيضًا السلطات الاسرائيلية صلاحيات سجن فلسطينيين، رغم أن القانون الدولي يحظر على دولة الاحتلال سجن سكان يقعون تحت الاحتلال خارج منطقتهم.

21- 2023/1/25: منع تقديم قانون المستشارين القضائيين بواسطة لجنة الدستور

المستشارة القضائية للكنيست، ساغيت أفيك، تقر الدفع بـ"قانون أساس: القضاء"، بواسطة لجنة الدستور والقانون والقضاء البرلمانية، في حين قررت أنه لا يمكن للجنة تقديم "قانون المستشارين القضائيين"، وسط تقديرات أن يتجه رئيس اللجنة إلى طرح مشروع القانون كقانون خاص. وقررت المستشارة القضائية أنه لا يمكن تقديم مشروع "قانون المستشارين القضائيين" الذي يهدف للحد من صلاحياتهم وتحويل مناصبهم إلى وظائف ثقة للوزراء، بواسطة لجنة الدستور والقانون والقضاء البرلمانية التي يترأسها سيمحا روتمان ("الصهيونية الدينية")، في حين أقرت الدفع بـ"قانون أساس: القضاء"، بواسطة اللجنة. وينص "قانون أساس: القضاء" على توسيع لجنة اختيار القضاة، المسؤولة عن تعيين القضاة في كل محكمة في إسرائيل، كما أنه ينظم عملية تقويض المحكمة العليا، ويحدد الشروط التي بموجبها يمكن للمحكمة العليا ممارسة المراجعة القضائية لتشريعات الكنيست بما في ذلك إلغاء أو تعديل قوانين، كما ينظم إعادة تشريع الكنيست لقوانين ألغتها العليا، وينص على إلغاء حجة "عدم المعقولية". وأوضحت المستشارة القضائية للكنيست، أفيك، في رسالتها إلى روتمان، أنه يجب إجراء مناقشات متعمقة في لجنة الدستور حول "قانون أساسي: القضاء" قبل طرحه لتصويت الهيئة العامة في قراءات ثلاث في الكنيست، تستأنف، مداولات لجنة الدستور التي تتناول الموضوعات الواردة في هذا القانون.

22- 2023/1/26: المحكمة العليا ترفض التماسا يطالب بتنحية نتنياهو عن منصبه

المحكمة العليا ترفض التماسًا قدّمته منظمة "حرس الديمقراطية الإسرائيلية"، وطالبت من خلاله بإرغام رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، على التنحي عن منصبه من خلال إجراء "التعذر عن قيامه بمهامه"، إثر خرقه لاتفاق الامتناع عن تناقض مصالح الذي وقّع عليه. وبرر قضاة المحكمة الذين نظروا في الالتماس، دافنا باراك – إيرز وخالد كبوب ويحيئيل كاشير، قرارهم برفض الالتماس بأنه لم يتم استنفاد الإجراءات، بسبب الفترة القصيرة بين التوجه إلى المستشارة القضائية للحكومة وموعد تقديم الالتماس. وكتب القضاة في قرارهم أنه ليس من شأن قرار الحكم هذا أن يتخذ موقفًا من أي نوع حيال مضمون الادعاءات. وبعد رفض المحكمة الالتماس، توجهت المنظمة مرة أخرى إلى المستشارة القضائية للحكومة، وأفادت بأنه الآن، وبعد توجه آخر، فإنها مطالبة بدراسة الموضوع والرد على مضمون التوجه. وفي حال عدم صدور ردّ خلال فترة معقولة، ستلتمس "حرس الديمقراطية الإسرائيلية" إلى المحكمة العليا مرة أخرى كي تنظر المحكمة في الموضوع، وبشكل موضوعي هذه المرة.

23- 2023/1/26: خطة استهداف القضاء: شركات وصناديق استثمار تسحب أموالها من إسرائيل

رؤساء جامعات إسرائيلية يحذرون من عواقب تنفيذ خطة حكومة نتنياهو لإضعاف جهاز القضاء وتأثير ذلك على الأمن والاقتصاد والمجتمع. وفي موازاة ذلك، أعلنت شركة الهايتك العملاقة "بابايا" وصندوقا رأس مال مجازف عن سحب أموالهم من إسرائيل. وجاء في عريضة أصدرها رؤساء جامعات تل أبيب والعبرية وبن غوريون والتخنيون وبار إيلان وحيفا ومعهد وايزمان والجامعة المفتوحة، أنه "نعبر عن قلق عميق من الانشقاق والتقاطب في المجتمع الإسرائيلي ومن خطوات قد تؤدي إلى استهداف حقيقي للمناعة القومية واستقرار دولة إسرائيل. وندعو الحكومة والكنيست إلى الحفاظ على القيم الأساسية لوثيقة الاستقلال، وخصوصا الحفاظ على حقوق الأقليات، وعلى كرامة الإنسان". وأضافوا أننا ندعو الحكومة والكنيست إلى الامتناع عن تغيير دستوري سريع من دون نقاش برلماني وشعبي صادق وثاقب حول المواضيع المختلف عليها وعلى تأثير ذلك على الأمن والاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي. ونحذر من خطوة غير مدروسة وندعو إلى تنفيذ التغييرات، في حال تقرر تنفيذها، تدريجيا وعلى مراحل، من أجل ضمان نتائج مثمرة تعود بالفائدة على دولة إسرائيل ومواطنيها.

24- 2023/1/27: نتنياهو يهاجم جهاز القضاء الإسرائيلي

رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يهاجم بشدة جهاز القضاء ويعتبرن أمام عشرات رجال الأعمال أن "مشكلة التقنين (وضع القوانين) في إسرائيل هي عائق هائل أمام الاقتصاد". وجاءت أقوال نتنياهو في أعقاب عريضة وقعها مئات الخبراء الاقتصاديين وحذروا فيها من أن خطة نتنياهو ووزير القضاء، ياريف ليفين، لإضعاف جهاز القضاء، الذي يوصف بأنه "إصلاح"، ستلحق ضررًا كبيرًا بالاقتصاد الإسرائيلي. وقال نتنياهو إن "المعجزة الاقتصادية الإسرائيلية ليست بفضل التقنين وإنما بالرغم من التقنين الإسرائيلي، الذي هو من الأسوأ في العالم الغربي. ورفع الجزمة البيروقراطية – القضائية سيجعل الاقتصاد الإسرائيلي يقفز مثل زنبرك، بين 1% و2% في الناتج القومي الخام".

25- 2023/1/30: التفافا على قرار العليا: اقتراح تعديل قانون أساس لإعادة توزير درعي

ائتلاف حكومة نتنياهو يقترح تعديل قانون أساس من أجل إعادة، أرييه درعي، إلى منصبيه كوزير للصحة والداخلية، والالتفاف على قرار المحكمة العليا التي قضت بإلغاء توزيره. وبموجب تعديل قانون الأساس، فإنه لن تكون رقابة قضائية لأي محكمة في ما يتعلق بالبت في صلاحية تعيين الوزراء، باستثناء التعيين واستيفاء شروط الأهلية المنصوص عليها. وحسبما ورد، فإن المحكمة العليا لن تكون مخولة بالتدخل في تعيين وزراء بالحكومة، ويستدل من تعديل قانون الأساس أن المحكمة بما في ذلك العليا غير مخولة بالبت في تعيينات الوزراء وهويتهم لأي سبب كان. وجاء في مقترح تعديل قانون الأساس أن تعيين الوزراء من قبل رئيس الحكومة وبمصادقة الكنيست، وكذلك قرار عزلهم من مناصبهم، هي إجراءات وقرارات تقع في صميم الإجراءات الديمقراطية، ولذلك يجب تعديل قانون أساس للحكومة حتى لا تكون هناك مراجعة قضائية على التعيينات.

26- 2023/1/30: المصادقة بالقراءة الأولى على سحب مواطنة وإقامة أسرى فلسطينيين

الهيئة العامة للكنيست تصادق بالقراءة الأولى على مشاريع قوانين لسحب المواطنة أو الإقامة من كل أسير فلسطيني يحصل على مساعدات مالية من السلطة الفلسطينية، وذلك بتأييد 89 عضو كنيست، ومعارضة ثمانية أعضاء. يأتي مشروع القانون بمبادرة مشتركة بين أعضاء من الائتلاف والمعارضة الإسرائيلية على حد سواء، وينص على أن سحب الإقامة أو الجنسية من الأسرى، وترحيلهم بعد انقضاء فترة محكوميتهم، منوط بمصادقة وزير الداخلية ووزير القضاء والمحكمة الإسرائيلية، في غضون المواعيد المحددة. وبموجب مشروع القانون فإن الأسير المُدان بتنفيذ عمليات وحُكم عليه بالسجن سيعتبر أنه تخلى عن جنسيته أو تصريح إقامته الدائمة، حسب الحالة، إذا ثبت لوزير الداخلية أنه تلقى أموالا من السلطة الفلسطينية"، ويقضي القانون بأنه "سيتم نقل الشخص المذكور (الأسير الذي تنطبق شروط القانون عليه) إلى مناطق السلطة الفلسطينية (الضفة المحتلة) أو إلى قطاع غزة في نهاية فترة سجنه.

27- 2023/2/1: ليفين يلمح إلى مساعيه للإطاحة بقضاة المحكمة العليا

وزير القضاة الإسرائيلي، ياريف ليفين، يلمح بأن بأنه يسعى للإطاحة بقضاة المحكمة العليا، وقال إنه خطته لإضعاف جهاز القضاء تتضمن دفع قضاة المحكمة للتقاعد من مناصبهم تدريجيًا، على أن يقوم السياسيون "بتنويع (تشكيلة) المحكمة" بمشاركة قضاة آخرين. كما أشار ليفين إلى أنه مستعد لإجراء "مناقشات موضوعية" مع معارضي خطة حكومة بنيامين نتنياهو لإضعاف جهاز القضاء وتقويض المحكمة العليا، حول "التفاصيل والفوارق البسيطة"، مثل الأغلبية المطلوبة في المحكمة لإبطال قوانين يسنها الكنيست، لكنه "لن يتنازل عن مبادئها الأساسية". وشدد وزير القضاء على أنه إذا تم تمرير الخطة على شكل مجموعة من قوانين الأساس، وقضت المحكمة العليا بأن القوانين المصادق عليها غير دستورية، فإن الكنيست "ستقف بقوة" في مواجهة القضاة، وذلك في تصريحات صدرت عنه خلال مشاركته في برنامج بودكاست لمنظمة "يسرائيل شيلي" اليمينية الاستيطانية. وهاجم ليفين بشدة نظام الأقدمية الحالي، والذي بموجبه يتم تعيين القاضي الأكثر خبرة في منصب رئيس المحكمة العليا، وقال إن اختيار القضاة بأنفسهم من سيرأسهم يمثل وضعا غير قانوني، وحين سئل عما إذا أقدم قضاة العليا بإصدار قرار قضائي بإلغاء الخطة التي يعتبرها "إصلاحا" للجهاز، واعتبارها غير دستورية، حتى إذا ما تم تمريرها على شكل قوانين أساس، لم يستبعد ليفين هذا السيناريو.

28- 2023/2/2: المستشارة القانونية تطالب نتنياهو بالامتناع عن التدخل بخطة إضعاف القضاء

المستشارة القضائية للحكومة الإسرائيلية، غالي بهاراف ميارا، تطالب في رسالة بعثتها إلى رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بالامتناع عن التدخل في مبادرات ترمي لإجراء تغييرات في جهاز القضاء وإضعافه، وأنه "يوجد تحسب معقول لتناقض مصالح" بين محاكمته بتهم فساد خطيرة "وبين عناصر جوهرية في المبادرات". وقالت المستشارة في رسالتها إن على نتنياهو الامتناع أيضا عن "إيعاز مباشر أو غير مباشر بواسطة جهات أخرى بكل ما يتعلق بدفع المبادرات"، وأن هذا يسري أيضا على "مشاورات وخطوات غير رسمية". وأضافت الرسالة أن نتيجة المبادرات لتغييرات في جهاز القضاء الجارية في الحكومة والكنيست، "هي تغيير جوهري في نقاط التوازن القائمة بين سلطات الحكم في دولة إسرائيل، وتعزيز كبير لمكانة السلطة التنفيذية مقابل إضعاف السلطة القضائية ومنظومة الاستشارة القانونية للحكومة". ولفتت إلى أن المبادرات التي يدفعها وزير القضاء، ياريف ليفين، في موازاة ذلك من جانب لجنة القانون والدستور في الكنيست تندمجان معا وتشكل جزءا من خطوة واحدة واسعة وشاملة. ووفقا للرسالة، فإن "ضلوع رئيس الحكومة في المبادرة لتغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة وصلاحياتها يتناقض مع ما جرى المصادقة عليه في قرار الحكم في التماس تناقض المصالح. وتغيير كهذا يتعلق بمصالح شخصية لرئيس الحكومة ولذلك ينطوي على تناقض مصالح بارز".

29- 2023/2/2: سموتريتش يصادر 100 مليون شيكل من أموال السلطة الفلسطينية

وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، يوقع على اقتطاع مضاعف قدره 100 مليون شيكل من أموال عائدات الضرائب الخاصة بالسلطة الفلسطينية، حيث يوقع ولأول مرة على خصم مبلغ مضاعف بقيمة 100 مليون شيكل من أموال المقاصة وعائدات الضرائب الفلسطينية، بحسب بيان صادر عن مكتب وزير المالية الإسرائيلي، اليوم الخميس. ووقع سموتريتش على اقتطاع 100 مليون شيكل من عائدات الضراب الفلسطينية وليس 50 مليونا، كما كان متبعا، وذلك بدلا عن الأموال التي تحولها السلطة لعائلات الأسرى ومنفذي العمليات. إضافة إلى اقتطاع مبلغ 200 ألف شيكل ستحول لعائلات يهودية

ضحايا العمليات التي تنسب للفلسطينيين. وقال سموتريتش إن "وزارة المالية الإسرائيلية تخطط لسلسلة عقوبات في أعقاب التصعيد الأمني وتشجيع الإرهاب من قبل السلطة الفلسطينية".

30- 2023/2/5: المستشارة القضائية: قانون الالتفاف على المحكمة العليا يلغي مكانتها كليا

رئيسة المحكمة العليا، إستير حيوت، تبلغ لجنة القانون والدستور التابعة للكنيست أنها لن تحضر إلى اجتماع اللجنة من أجل طرح موقفها من خطة إضعاف جهاز القضاء. والمستشارة القضائية للحكومة تقول إن قانون بن غفير يمسّ باستقلالية الشرطة. وكان رئيس اللجنة، عضو الكنيست سيمحا روتمان، قد قال إنه إذا كانت حيوت تريد التعبير عن موقفها فعليها الحضور إلى اجتماع اللجنة. وجاء في رسالة بعثتها حيوت إلى لجنة القانون والدستور أنه جرى التعبير عن موقف جهاز القضاء بواسطة المستشار القانوني للمحاكم خلال اجتماع اللجنة يوم 23 كانون الثاني/يناير الماضي.

31- 2023/2/5: الحكومة الإسرائيلية تصادق على إقامة مستوطنة جديدة في محيط قطاع غزة

الحكومة الإسرائيلية تصادق على مشروع قرار يقضي بإقامة مستوطنة جديد في المنطقة المحيطة في قطاع غزة المحاصر والمعروفة إسرائيليا بـ"غلاف غزة" على أن تكون تابعة للمجلس الإقليمي "سدوت نيغف"، في قرار اعتبر رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، أنه دليل على "منعة قطاع غزة وقوة دولة إسرائيل"، متفاخرا بأن حكومته تعمل على "تعزيز الاستيطان في جميع أنحاء بلادنا"، على حد تعبيره. وقالت وزارة الإسكان إن تأسيس حانون وتطويرها وازدهارها سوف يرمز أكثر من أي شيء آخر إلى تعزيز السيطرة والعمل المستمر في هذه المنطقة. كما أن الموقع المخصص لإقامة المستوطنة هو بين المستوطنات الزراعية القائمة وقريبة من البنى التحتية الرئيسية، بحيث تكون عملية إنشاء المستوطنة سريعة. وأكدت الوزارة أن إقامة المستوطنة الجديدة يتماشى مع سياسة الحكومة لتعزيز وتطوير الضواحي وتقوية الاستيطان في النقب والجليل وفي غلاف قطاع غزة، ولفتت إلى أنه سيتم إنشاء المستوطنة كمستوطنة مختلطة لنحو 500 عائلة متدينة وعلمانية استجابة للطلب المتزايد على هذا الشكل من الاستيطان.

32- 2023/2/7: العليا الإسرائيلية تحدد موعدا للنظر بإخلاء وتهجير خان الأحمر

المحكمة العليا الإسرائيلية تقرر عقد جلسة للنظر بإخلاء وتهجير قرية خان الأحمر شرقي القدس المحتلة، ستنعقد في الأول من أيار/ مايو 2023، وردت طلب الحكومة بتأجيل تقديم ردها حول تهجير القرية الفلسطينية لمدة أربعة أشهر. جاء ذلك في قرار صدر عن القاضي نوعام سولبيرغ، في أعقاب طلب الحكومة إمهالها حتى مطلع شهر حزيران/ يونيو 2023، لبلورة ردها المفصل في هذه القضية "المعقدة والبالغة الحساسية"، على حد تعبير الحكومة التي شددت على أنها تعتزم "نفيذ أوامر الهدم". وبموجب قرار القاضي سولبيرغ الذي اعتبر أن "طريق الدولة" في طلبات التأجيل "غير مقبولة"، ستكون الحكومة الإسرائيلية ملزمة بتقديم ردها للعليا بشأن موعد إخلاء وتهجير خان الأحمر حتى نيسان/ أبريل المقبل، علما بأن الحكومة طلبت تأجيل تقديم ردها إلى المحكمة بهذا الشأن تسع مرات.

33- 2023/2/11: "الوزارية للتشريع" تصادق على مشروع قانون سحب المواطنة من عائلات أسرى وشهداء وطردهم

اللجنة الوزارية الإسرائيلية تصادق للتشريع على مشروع قانون يقضي بسحب المواطنة من عائلات أسرى وشهداء يحملون الهوية الزرقاء وطردهم، في حين تقرر طرح القانون للتصويت بالقراءة التمهيدية في الهيئة العامة للكنيست، الأربعاء 2023/2/15. ووفق مشروع القانون، فإنه في حال قرر وزير الداخلية الإسرائيلي أن فردا في عائلة منفذ عملية علم مسبقا بخطته لتنفيذ عملية، أو عبر عن تأييد أو تماثل مع العملية أو امتدحها أو شجع على تنفيذها، فإن بإمكان الوزير الإيعاز بطرده إلى خارج دولة إسرائيل أو إلى مناطق تحت سيطرتها.

34- 2023/2/12: المصادقة على قانون لإلغاء إخلاء أربع مستوطنات شمالي الضفة

اللجنة الوزارية للتشريع في الحكومة الإسرائيلية، تصادق على مشروع قانون لإلغاء خطة الانفصال عن أربع مستوطنات في الضفة الغربية، في إطار خطة "فك الارتباط" عن غزة التي نفذتها الحكومة

الإسرائيلية في العام 2005، وأخلت بموجبها 4 مستوطنات شمالي الضفة. واللجنة الوزارية لشؤون التشريع هي لجنة حكومية يترأسها وزير القضاء، ياريف ليفين، ويتمثل الدور الرئيسي لها في صياغة موقف الحكومة بشأن مشاريع القوانين. علما بأن قانون إلغاء "فك الارتباط" في شمالي الضفة يأتي تمهيدا لإعادة المستوطنين إلى 4 مستوطنات تم تفكيكها هي "غانيم" و"كاديم" و"حوميش" و"سانور".

35- 2023/2/12: وزير القضاء الإسرائيلي يهاجم رئيسة المحكمة العليا والمستشارة القضائية للحكومة

وزير القضاء الإسرائيلي ياريف لفين، يقول إن هناك مجموعة من فقهاء القانون لم يحترموا نتيجة الانتخابات ويسعون الآن لتنفيذ انقلاب على السلطة وإخراج رئيس الحكومة من الحكم بادعاء عدم أهليته. ويوضح أنه "لن نسمح بتنفيذ هذا الانقلاب"، الذي تقوده- بحسب تصريحاته- رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية استر حيوت، والمستشارة القضائية للحكومة غالي يهراف- ميارا والحركة من أجل جودة الحكم في إسرائيل. وعمَّم رؤساء الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي، تصريحا وقّع عليه وزير القضاء جاء فيه أن إجراء مداولات في أهلية نتنياهو للحكم يعتبر "انقلابا" وهو إجراء فاقد للصفة القانونية ويفتقد للصلاحية، كما وصفوا الاجراء بأنه "انقلاب عسكري"، وادّعوا أنه لا يوجد لأية جهة قضائية بما فيها المحكمة العليا أية صلاحية قانونية للبحث في إجراء كهذا.

36- 2023/2/12: الرئيس الإسرائيلي يعرض مبادرة للتسوية ويطالب الحكومة بتعليق خطتها القضائية

الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، يطرح مبادرة لإحداث تغييرات في جهاز القضاء، تكون أساسا لمفاوضات بين حكومة بنيامين نتنياهو، والمعارضين لخطتها التي تهدف لإضعاف جهاز القضاء وتقويض المحكمة العليا. وعرض هرتسوغ تسوية لتجنب ما وصفه "بالانهيار الدستوري" والعنف المحتمل على خلفية الأزمة الناجمة عن خطط الإصلاح القضائي التي تسعى حكومة نتنياهو إلى إقرارها، وناشد الائتلاف الحكومي بتأجيل الخطوات التشريعية. وشدد هرتسوغ على أن الخطة الحكومية تثير

المخاوف من تقويض النظام الديمقراطي، شملت مبادرته سن "قانون أساس: التشريع" لتحديد آلية سن قوانين أساس وقوانين عادية في الكنيست وإلغاء الرقابة القضائية على قوانين الأساس.

بنود مبادرة هرتسوغ:

- سن "قانون أساس: التشريع" لتنظيم العلاقة بين السلطة القضائية والسلطة التشريعية.

- يشمل هذا الاقتراح تعديل آلية سن قوانين الأساس عبر التصويت عليها بأربع قراءات ومناقشات موسعة، وإلغاء الصلاحيات التي تخول المحكمة العليا بإلغاء قوانين أساس، على أن يتم إلغاء قوانين عادية، بقرار قضائي يصدر بأغلبية خاصة.

- خطة إصلاحية لمعالجة الضغط والعبء الذي تعاني منه المحاكم والجهاز القضائي الإسرائيلي، ووضع آلية لزيادة النجاعة القضائية وتقصير مدة المسار القضائي في المحاكم، لمنع تباطؤ وإطالة الإجراءات القضائية بلا مسوغ.

- تعديل آلية اختيار وتعيين القضاة عبر تغيير تشكيلة اللجنة: سيكون لكل من السلطات الثلاث تمثيل متساو في اللجنة بالإضافة إلى ممثلين مستقلين يعينان بالتوافق بن وزير القضاء ورئيس المحكمة العليا.

- التوافق على آلية تحد من نطاق استخدام المحكمة العليا لحجة "عدم المعقولية" لإلغاء قرارات حكومية.

37- 2023/2/13: الحكومة الإسرائيلية تصادق على شرعنة 9 بؤر استيطانية في الضفة

المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، يصادق على شرعنة 9 بؤر استيطانية عشوائية في الضفة الغربية المحتلة، والمصادقة على مخططات لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، كما تبنى الكابينيت خطة وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، بتصعيد عمليات الشرطة ضد الفلسطينيين في القدس. وفيما لم تدعم المستشارة القضائية للحكومة الإسرائيلية مساعي الحكومة لشرعنة البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة، لكنها لم تعارض هذه الإجراءات التي تعتبر استثنائية، علما بأن الحكومات الإسرائيلية امتنعت خلال فترة طويلة عن شرعنة بؤر استيطانية مقامة على أراض بملكية فلسطينية خاصة.

38- 2023/2/13: المستشارة القضائية تمنع تدخل نتنياهو بمبادرة هرتسوغ

المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف-ميارا، تمنع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، من التدخل في المبادرة التي أطلقها الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، وتدعو إلى وقف التعديلات القضائية المقترحة وإجراء محادثات مع المعارضة على أمل الوصول إلى حل وسط. ونقلت وسائل إعلام عبرية أن المستشارة القضائية أبلغت محامي نتنياهو أنه لا يُسمح لرئيس الحكومة بالتطرق علنًا إلى مبادرة هرتسوغ، فيما شدد مسؤولون في الليكود على أن السماح لنتنياهو بالتعامل مباشرة مع مبادرة هرتسوغ هو السبيل الوحيد لتحريك الملف.

39- 2023/2/15: سموتريتش يعلن عن إزالة جميع القيود عن البناء الاستيطاني بالضفة

وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، يعلن أن الحكومة الإسرائيلية ستزيل جميع القيود عن البناء الاستيطاني بالضفة الغربية. جاءت تصريحات سموتريتش، خلال جلسة لكتلته "الصهيونية الدينية" في النقطة الاستيطانية العشوائية "غفعات هارئيل" بالضفة الغربية، وهي واحدة من 9 بؤر استيطانية عشوائية قررت الحكومة الإسرائيلية، الأحد، منحها تراخيص للبقاء. وقال سموتريتش: واشنطن تدرك أننا ملتزمون بالاستيطان، وسنزيل جميع القيود عن البناء في الضفة الغربية، والمستوطنات الجديدة ستُقام على أراض أميرية (أراضي دولة) وعلى أخرى بملكية يهودية.

40- 2023/2/15: الكنيست يصادق على قانون سحب مواطنة وإقامة أسرى فلسطينيين

الهيئة العامة للكنيست، تصادق نهائيا، بالقراءتين الثانية والثالثة، على مشروع قانون لسحب المواطنة أو الإقامة وإبعاد كل أسير فلسطيني يحصل على مساعدات مالية من السلطة الفلسطينية، وذلك بتأييد 94 عضو كنيست ومعارضة عشرة أعضاء. ويسمح القانون لوزير الداخلية بسحب المواطنة أو الإقامة

من شخص أدين بجريمة "إرهابية" وحصل على مخصصات مالية من السلطة الفلسطينية، وترحيله إلى الضفة الغربية أو إلى قطاع غزة. وينص القانون على أنه "في حالة إدانة مواطن أو مقيم إسرائيلي بارتكاب جريمة تشكل انتهاكًا للأمانة لدولة إسرائيل، وحكم عليه بالسجن بسبب هذه المخالفة، وثبت أن السلطة الفلسطينية عوضته ماليا عن ذلك، فإنه سيكون من الممكن سحب جنسيته أو تصريح إقامته الدائمة ونقله إلى أراضي السلطة الفلسطينية أو قطاع غزة".

41- 2023/2/15: المصادقة في قراءة تمهيدية على إلغاء قانون الانفصال عن شمال الضفة الغربية

الهيئة العامة للكنيست، تصادق على مشروع قانون يهدف إلى إعادة إقامة بؤر استيطانية في شمال الضفة الغربية المحتلة، جرى إخلاؤها في إطار خطة الانفصال عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، في العام 2005. وتمت المصادقة على القانون الذي يسمح بعودة المستوطنين إلى 4 مستوطنات تم تفكيكها هي "غانيم" و"كاديم" و"حوميش" و"سانور"، بتأييد 62 عضو كنيست ومعارضة 32 في قراءة تمهيدية. فيما يصبح القانون نافذا حال التصويت عليه بثلاث قراءات. ويتمتع الائتلاف الحكومي بأغلبية 64 مقعدا في الكنيست.

42- 2023/2/15: نتنياهو يوعز بوقف اقتلاع كرم استيطاني بالضفة

رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يوعز بوقف أعمال اقتلاع أشجار في أحد الكروم الواقعة في مستوطنة "شيلا" شمال رام الله في الضفة الغربية المحتلة. وجاء إيعاز نتنياهو بعدما شارفت أعمال اقتلاع الأشجار على نهايتها، في أعقاب تهديد وزير المالية الإسرائيلي والوزير في وزارة الأمن، المتطرف بتسلئيل سموتريتش، بأن "استمرار أعمال اقتلاع الأشجار يهدد استقرار الحكومة"، ورغم معارضة أجهزة الأمن الإسرائيلية. وحسبما ورد في وسائل إعلام عبرية نقلا عن مسؤول سياسي رفيع، فإن مكتب نتنياهو أحيط مسبقا بأعمال اقتلاع الأشجار في الكرم، من دون أن يبدي أي معارضة لذلك. كما أن إيعاز نتنياهو لوقف أعمال اقتلاع وتجريف الكرم بعدما اقتربت من نهايتها، جاء من منطلق سياسي من أجل تجنب أي تصدع داخل الائتلاف.

43- 2023/2/16: حملة إسرائيلية لإسقاط مشروع قرار يندد بالبناء الاستيطاني بمجلس الأمن

وزارة الخارجية الإسرائيلية توعز لسفرائها في 15 دولة عضو في مجلس الأمن الدولي بالسعي إلى إقناع الدول التي يخدمون فيها بمعارضة التصويت على مشروع قرار قدمته السلطة الفلسطينية والإمارات يدين البناء في المستوطنات. ويطالب مشروع القرار إسرائيل بالتوقف عن خطوات أحادية الجانب أيضا. ويرجح التصويت في مجلس الأمن الدولي على مشروع القرار يوم الإثنين 2023/2/20.

44- 2023/2/20: المصادقة بالقراءة الأولى على خطة إضعاف القضاء

الهيئة العامة للكنيست، تصادق بعد انتصاف ليل الإثنين – الثلاثاء، على المرحلة الأولى من مخطط حكومة بنيامين نتنياهو لإضعاف جهاز القضاء، في قراءة أولى، وذلك بتأييد 63 عضو كنيست ومعارضة 47.

وشملت هذه المرحلة من التشريعات سن "قانون أساس: القضاء"، الذي يهدف إلى إضعاف المحكمة العليا وسحب صلاحيات منها، وإلى تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة بحيث يسيطر الائتلاف بالكامل عليها.

وبموجب التشريعات التي تمت المصادقة عليها في القراءة الأولى، تُمنع المحكمة الإسرائيلية العليا من التدخل في قوانين الأساس حتى تلك التي ترى المحكمة أنها غير دستورية وتتعارض مع غيرها من القوانين.

كما تنص التشريعات على استدعاء القضاة المرشحين للمحكمة العليا، لجلسة استماع في لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، كما تشترط التعديلات تعيين امرأة ممثلة عن كل سلطة من السلطات الثلاث في لجنة اختيار القضاة.

45- 2023/2/21: بن غفير يعتزم اعتبار الألعاب النارية مواد متفجرة استعدادا لمواجهات محتملة في رمضان

وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، يطالب خلال جلسة لتقييم الأوضاع الأمنية في إطار استعداد شرطة الاحتلال لمواجهات محتملة في القدس خلال شهر رمضان، باعتبار الألعاب النارية، مواد متفجرة. وتهدف هذه الخطوة إلى منع استخدام الألعاب النارية خلال مواجهات مع الاحتلال في أحياء وبلدات القدس، وإدانة مستخدميها بتهم مشددة، إذا ما شملت المزاعم ضدهم استخدام المواد المتفجرة ضد عناصر الاحتلال. وأبدت الجهات المعنية في الشرطة ووزارة الأمن القومي، تأييدها لاقتراح بن غفير الذي يجب أن يصدر في قرار رسمي يضاف إلى لوائح عمل الشرطة حتى يصبح نافذا.

46- 2023/2/22: الكنيست يصادق بالقراءة التمهيدية على قانونين لإضعاف المحكمة العليا

الهيئة العامة للكنيست بالقراءة التمهيدية تصادق على "قانون درعي 2" الذي من شأنه أن يسمح بإعادة تعيين رئيس حزب شاس، أرييه درعي، وزيرا رغم قرار المحكمة العليا بأن قرار رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بتعيين درعي وزيرا كان ينطوي على عدم معقولية متطرف. واضطر نتنياهو إلى إقالة درعي بعد قرار المحكمة. وينص القانون، الذي يندمج ضمن تشريعات خطة الحكومة لإضعاف جهاز القضاء، على منع المحكمة العليا من ممارسة الرقابة القضائية على تعيين وزراء. وأيد مشروع القانون 62 عضو كنيست وعارضه 53 عضو كنيست.

47- 2023/2/22: الكنيست يصادق بالقراءة التمهيدية على قانون "ماحاش"

الهيئة العامة للكنيست بالقراءة التمهيدية تصادق على مشروع قانون لتعديل البند المتعلق بقسم التحقيقات مع أفراد الشرطة (ماحاش) في مرسوم الشرطة، الذي قدمه عضو الكنيست موشيه سعدا، من حزب الليكود. وأيد مشروع القانون 62 عضو كنيست وعارضه 52، وسينقل إلى لجنة الكنيست كي تقرر اللجنة البرلمانية التي ستنظر في مشروع القانون وتعده للقراءة الأولى. وينص القانون على نقل

المسؤولية عن "ماحش" من النيابة العامة إلى وزير القضاء، وأن يكون بإمكان "ماحاش" التحقيق في مخالفات يرتكبها مدعون عامون من النيابة العامة.

48- 2023/2/22: المصادقة على قانون لحرمان الأسرى من علاجات تُحسّن جودة الحياة

الهيئة العام للكنيست تصادق في قراءة تمهيدية، على مشروع قانون يهدف إلى حرمان الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من تلقي العلاج وإجراء عمليات جراحية من شأنها "تحسين جودة الحياة". وأيد مشروع القانون الذي بادر إليه تسفيكا فوغل ("عوتسما يهوديت") عن الائتلاف، وشيران هاسكيل ("تيكفا حداشا") عن المعارضة، 42 عضو كنيست، فيما عارضه 7 أعضاء. وينص مشروع القانون على أن حرمان الأسير من الحصول على تمويل حكومي للعلاج الطبي الذي يتجاوز الرعاية الطبية الأساسية، ويهدف إلى تحسين جودة الحياة بما في ذلك الأدوية غير المشمولة في سلة الخدمات الصحية. كما ينص على أنه يحق لوزير الأمن الداخلي، بالتشاور مع وزير الأمن، السماح بتمويل علاجات لأسرى في حالات استثنائية ولأسباب خاصة، وسيقدم تقريرًا عن هذه التصاريح مرة واحدة في السنة إلى لجنة الأمن القومي في الكنيست.

49- 2023/2/22: المصادقة على بناء 1000 وحدة استيطانية جديدة في الضفة المحتلة

سلطات الاحتلال الإسرائيلي، تصادق على بناء 1000 وحدة استيطانية في جنوب الضفة الغربية.، بحسب ما أفاد تقرير صحافي إسرائيلي، وذكرت القناة السابعة الإسرائيلية، التابعة للمستوطنين الإسرائيليين، إن المجلس الأعلى للتخطيط والبناء الإسرائيلي، صادق على بناء 1000 وحدة في الكتلة الاستيطانية "غوش عتصيون" جنوبي الضفة المحتلة. ولم يصدر تعليق رسمي عن السلطات الإسرائيلية بشأن هذه المصادقة. وتتوزع الوحدات الاستيطانية الجديدة على مستوطنات "إليعازر نتيف أفوت" - 433 وحدة استيطانية، و"بني كيدم" - 120 وحدة، و"ألون شفوت" 18 وحدة، و"أيفي هناحل" - 76 وحدة، و"معالي عاموس" - 409 وحدات، و"متساد" - 6 وحدات.

50- 2023/2/24: الاحتلال يصادق على بناء 7287 وحدة سكنية استيطانية

مجلس التخطيط الأعلى في "الإدارة المدنية" التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي، يصادق خلال اليومين الماضيين، على بناء أكثر من سبعة آلاف وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية. وصادق مجلس التخطيط الأعلى صادق على دفع بناء أكثر من 4000 وحدة سكنية، (2/23)، وعلى دفع بناء أكثر من 3000 وحدة سكنية (2/22)، وأن مجموع الوحدات السكنية التي صودق عليها في اليومين الماضيين بلغ 7,287 وحدة سكنية في المستوطنات.

51- 2023/2/26: اللجنة الوزارية للتشريع تصادق على مشروع قانون إعدام أسرى فلسطينيين

اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع تصادق على مشروع قانون يقضي بفرض عقوبة الإعدام على أسرى فلسطينيين. ويدفع مشروع القانون هذا وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير. وتأتي المصادقة بالرغم من معارضة المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف ميارا. وجاء في بيان مشترك صادر عن بن غفير ورئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أنه "بموجب القانون، بإمكان المحكمة فرض عقوبة الإعدام على نرتكب مخالفة قتل على خلفية قومية ضد مواطني إسرائيل". وكان نتنياهو قد طالب بن غفير بتأجيل النظر في مشروع القانون، إلا أن الأخير رفض ذلك.

52- 2023/2/28: سموتريتش يعتزم الإعلان عن البؤرة الاستيطانية "إفياتار" ك"أراضي دولة"

الوزير في وزارة الأمن الإسرائيلية، بتسلئيل سموتريتش، يعتزم الإعلان عن الموقع المقامة عليه البؤرة الاستيطانية "إفياتار" ك"أراضي دولة"، تمهيدا لشرعنتها وعودة المستوطنين بشكل دائم إليها، وذلك في محاولة لإرضاء المستوطنين بعد عمليتي إطلاق النار في حوارة والأغوار. علما بأن المحكمة الإسرائيلية العليا كانت قد قضت بإخلاء المستوطنين البؤرة الاستيطانية "إفياتار" لإقامتها على أرض فلسطينية خاصة في جبل صبيح في بلدة بيتا المجاورة، جنوب نابلس.

52- 2023/2/28: وزير الخارجية الإسرائيلية يعلن عن مواصلة البناء في الضفة الغربية

وزير الخارجية الإسرائيلية إيلي كوهين يعلن أن بناء المستوطنات الإسرائيلية الجديدة في الضفة الغربية سيستمر في عهد الحكومة الحالية كما كان في عهد سابقتها. وجاء هذا التصريح في مؤتمر صحافي مشترك في برلين مع نظيرته الألمانية أنالينا بيربوك حيث قال: "قطعاً سنواصل البناء هناك أيضاً".

53- 2023/3/1: الوزير سموتريتش يدعو لمحو قرية حوارة من الوجود

وزير المالية الإسرائيلي والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، يقول: "أعتقد أنه يجب محو قرية حوارة من الوجود، وأعتقد أن على دولة إسرائيل القيام بذلك وليس أفرادا" في إشارة إلى المستوطنين الذين هاجموا حوارة يوم الأحد 2023/2/26، وأحرقوا عشرات البيوت ومئات السيارات وأصابوا عشرات المواطنين الفلسطينيين بجراح. وجاءت أقوال سموتريتش خلال كلمته في مؤتمر اقتصادي تعقده صحيفة "ذي ماركر".

وصادقت المستشار القضائية للحكومة، غالي بهاراف ميارا، اليوم، على إجراء تحقيق ضد عضو الكنيست تسفي فوغيل، من حزب "عوتسما يهوديت"، بشبهة التحريض على العنف في أعقاب أقواله إن هجوم المستوطنين على حوارة هو "الردع الأقوى منذ السور الواقي" في إشارة إلى اجتياح الجيش الإسرائيلي للضفة الغربية، في العام 2002، وأنه يريد أن يرى "حوارة محترقة ومغلقة". والوزير سموتريش يعجب بالتصريح!

وقال فوغيل في مقابلة إذاعية أنه يجب التوقف عن استخدام كلمة "تناسبية". وأضاف أن "علينا التوقف عن عدم الرغبة بتنفيذ عقاب جماعي (ضد الفلسطينيين) لمجرد أن هذا ليس ملائما لأنواع من المحاكم. وأنا أزيل القفازات. وإذا استمرينا بوضع القفازات فلن نحصل على ردع. وإذا توقفنا عن الاستيطان فلن نحقق سيادة".

54- 2023/3/1: الكنيست يصادق بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون إعدام أسرى

الهيئة العامة للكنيست بالقراءة التمهيدية تصادق على فرض عقوبة الإعدام على أسرى فلسطينيين. كما تصادق بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون يمنع عزل رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، من خلال إجراء التعذر عن القيام بمهامه. وينص مشروع القانون الذي قدمته عضو الكنيست ليمور سون هار ميلخ، من حزب "عوتسما يهوديت"، على إلزام المحكمة بفرض عقوبة الإعدام على الذي يرتكب مخالفة قتل "بدافع عنصري وبهدف المس بدولة إسرائيل ووثبة الشعب اليهودي في أرضه".

55- 2023/3/2: عضو كنيست يقيم مكتبا برلمانيا في "إفياتار" تحت حراسة كتيبة كاملة

عضو الكنيست من حزب الصهيونية الدينية، تسفي سوكّوت، يقيم مكتبا برلمانيا في البؤرة الاستيطانية العشوائية "إفياتار" في جبل أبو صبيح قرب نابلس، مستغلا حصانته البرلمانية بعدما أخلى الجيش الإسرائيلي المستوطنين منها في تموز/يوليو العام 2021.

وكان وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، قد وصل إلى "إفياتار" قبلها بأيام، غداة هجوم المستوطنين على بلدة حوارة، بادعاء عقد اجتماع لكتلة حزبه "عوتسما يهوديت" البرلمانية، وأعلن أنه طالب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بشرعنة هذه البؤرة الاستيطانية العشوائية، في أراضي القرى الفلسطينية بيتا وقبلان ويتما.

56- 2023/3/6: بن غفير يطالب الشرطة بهدم منازل فلسطينية برمضان

وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، يطالب الشرطة بتنفيذ عمليات هدم منازل فلسطينية في القدس المحتلة خلال شهر رمضان المقبل بزعم بنائها بدون تصاريح. وتأتي تعليمات بن غفير بالرغم من تحذيرات قادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من خطوات من شأنها أن تؤدي إلى غليان في صفوف الفلسطينيين. وبحسب تصريحات إعلامية، فإن بن غفير يتجاهل هذه التحذيرات ويطالب الشرطة بتنفيذ سياسته. وعقبت مصادر في مكتب بن غفير أن "الوزير لا يتطرق إلى مداولات مغلقة".

57- 2023/3/6: جنود الاحتلال يرقصون مع المستوطنين في حوارة

جنود الاحتلال الإسرائيلي، يرقصون مع المستوطنين في بلدة حوارة بالضفة الغربية المحتلة، بالتزامن مع اقتحامها مجدّدا من قبل مستوطنين. وأظهرت مقاطع مصوّرة جنود الاحتلال وهم يرقصون في البلدة التي تقع جنوبي نابلس، وكانت قد شهدت هجوما إرهابيا نفذه مستوطنون في 26 شباط/ فبراير الماضي، بالإضافة إلى الاعتداء على بورين وعصيرة القبلية، ما أسفر عن استشهاد سامح حمد الله محمود أقطش (37 عاما)، وإصابة أكثر من 350 آخرين، وإحراق وتحطيم عشرات المنازل والمركبات.

يأتي ذلك في تواؤُم مع مواقف الحكومة الإسرائيلية إزاء الضفة، وبخاصّة أن رقص الجنود يأتي بعد أيام من قول وزير المالية الإسرائيلي والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش: "أعتقد أنه يجب محو قرية حوارة من الوجود، وأعتقد أن على دولة إسرائيل القيام بذلك وليس أفرادا".

58- 2023/3/8: أغنية متداولة بين المستوطنين الإرهابيين: "من يحترق الآن؟ حوارة"

تداول أغنية فاشية في مجموعات "واتسآب" وتلغرام" للمستوطنين المتطرفين وخاصة بين منظمة "شبيبة التلال" الإرهابية تُمجد هجوم المستوطنين على بلدة حوارة، واعتداءات أخرى للمستوطنين على الفلسطينيين في الأسابيع الأخيرة، حسبما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية اليوم. وتتباهى الأغنية الفاشية بإحراق المستوطنين لعشرات البيوت ومئات السيارات خلال هجومهم على حوارة: "من يحترق الآن؟ حوارة. بيوت وسيارات أيضا، حوارة. يخرجون من هناك جميع المسنات، حوارة. والحملان والغسالات، حوارة. مثلما سيارات الإسعاف وسيارات الإطفاء".

59- 2023/3/9: لجنة برلمانية تصادق على إلغاء الانفصال عن أربع مستوطنات شمالي الضفة

اللجنة البرلمانية للخارجية والأمن تصادق على قانون يلغي قرار الانفصال عن مستوطنات "غانيم" و"كاديم" و"حوميش" و"سانور" التي تم تفكيكها عام 2005، تمهيدا للتصويت عليه في قراءة أولى، في إطار المساعي لتعزيز المشروع الاستيطاني للاحتلال شمالي الضفة الغربية.

60- 20/3/2023: سموتريتش ينفي وجود شيء اسمه الشعب الفلسطيني

وردت تصريحات رئيس حزب "الصهيونية الدينية"، سموترتيش، خلال مشاركته بأمسية، أقيمت بالعاصمة الفرنسية باريس، تكريما لجاك كوبفر، الناشط الصهيوني الراديكالي والرئيس السابق لحزب الليكود في فرنسا. وقال سموتريتش، خلال كلمته أمام المشاركين في الأمسية لإحياء ذكرى كوبفر إنه "لا يوجد شيء اسمه الشعب الفلسطيني"، مضيفا أن "هذا (الشعب الفلسطيني) ليس إلا اختراعا يعود عمره إلى أقل من 100 سنة".

وبحسب التصريحات قال سموترتيش إن "جدي الذي كان في القدس من الجيل الثالث عشر هو الفلسطيني الحقيقي. وجدتي التي ولدت في تولا منذ أكثر من 100 عام لعائلة من الرواد، فلسطينية". وأضاف "لا يوجد شيء اسمه الفلسطينيين، لأنه لا يوجد شيء اسمه شعب فلسطيني. على المرء أن

يقول الحقيقة دون الانصياع لأكاذيب وتحريفات التاريخ، ودون الخضوع لنفاق حركة المقاطعة والمنظمات الموالية للفلسطينيين"، على حد قوله.

وتساءل من كان أول ملك فلسطيني؟ وما هي لغة الفلسطينيين؟ هناك عملة فلسطينية من قبل؟ هل هناك تاريخ أو ثقافة فلسطينية؟، حيث أجاب سموتريتش بالقول "هناك عرب في الشرق الأوسط وصلوا إلى أرض إسرائيل في نفس الوقت مع الهجرة اليهودية وبداية الصهيونية. إنهم يخترعون أمة وهمية ويطالبون بحقوق وهمية في أرض إسرائيل لمجرد محاربة الحركة الصهيونية ".

وتابع سموتريتش في كلمته إن "العرب اخترعوا شعبا وهميا من أجل التصدي للحركة الصهيونية ومحاربتها" قائلا إن "هذه الحقيقة التاريخية يجب أن تسمع في جميع أنحاء العالم، يجب سماع هذه الحقيقة هنا في قصر الإليزيه، يجب أن يسمعها اليهود في دولة إسرائيل المرتبكون، يجب أن تسمع بالعاصمة الأميركية واشنطن وفي البيت الأبيض".

61- 2023/3/24: الاحتلال يصادق على مخططات لبناء 8100 مسكن بالمستوطنات

الحكومة الإسرائيلية تنشر مناقصات لبناء 940 وحدة سكنية استيطانية، بينها 747 وحدة في مستوطنة "بيتار عيليت" و193 وحدة مستوطنة "إفرات". ويأتي ذلك بعدما ادعى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أن إسرائيل لن تقيم مستوطنات جديدة.

وتشمل المصادقة 43 مخطط بناء في 37 مستوطنة وبؤرة استيطانية عشوائية، بينها إيداع خرائط لبناء 5257 وحدة سكنية ووضع 1900 وحدة سكنية من أجل المصادقة النهائية عليها. وتم تحويل 3 بؤر استيطانية عشوائية لإصدار مصادقة نهائية، هي "مافوؤوت يريحو" و"نوفي نحميا" و"بَني كيدم"، وتم إيداع خارطة هيكلية لبؤرة استيطانية أخرى، هي "ناتيف هأفوت".

62- 2023/3/28: المصادقة على قانون يشرعن التفتيش دون أمر قضائي بحجة محاربة السلاح غير القانوني

الهيئة العامة للكنيست تصادق بالقراءتين الثانية والثالثة، على مشروع قانون يسمح للشرطة الإسرائيلية بإجراء تفتيش دون أمر صادر عن المحكمة كما هو معمول به وفقا لأنظمة القانون الجنائي، وذلك تحت ذريعة مكافحة العنف والجريمة وفقدان السيطرة على "الأمن الداخلي" في ظل فوضى السلاح بالبلدات العربية.

ويسمح القانون لأي ضابط شرطة برتبة عريف، بإصدار أمر تفتيش بهدف العثور على سلاح غير قانوني دون أمر قضائي، "في حال هناك حاجة ملحة للتفتيش عن سلاح"، كما يسمح بـ"دخول المنازل دون أمر قضائي لمصادرة كاميرات أو أدوات توثيق، في حالة ارتكاب جرائم خطيرة للغاية".

وبموجب القانون يُسمح للشرطة بإجراء عمليات تفتيش "فورية"، دون إصدار أمر قضائي، بما في ذلك "ضبط توثيق كاميرات يمكن استخدامها كدليل على مخالفة عنف من نوع جريمة أو بعض المخالفات المتعلقة بالسلاح. وذلك، بدون الحاجة إلى أمر تفتيش".

63- 2023/4/1: بن غفير وشبتاي يدعمان مزاعم العملية في الأقصى بعد إعدام الشهيد العصيبي

دافع مفتش عام الشرطة الإسرائيلية، يعقوب شبتاي، ووزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، عن مزاعم وقوع عملية على أحد أبواب المسجد الأقصى المبارك بعد إعدام الشهيد، د. محمد خالد العصيبي، من حورة بمنطقة النقب على يد عناصر شرطة الاحتلال.

وادعى شبتاي أنه "بدون شك فإن الحديث يدور عن عملية على خلفية قومية ضد عناصر شرطة تواجدوا على أحد أبواب المسجد الأقصى". وأضاف أن "العملية نفسها تخضع للتحقيق من قبل قسم التحقيق مع عناصر الشرطة (ماحش)، ولا يمكن التطرق إلى كافة التفاصيل، لكن وجب التأكيد على أن الحديث يدور عن عملية".

وأبدى شبتاي "دعما كاملا لعناصر الشرطة والضباط الذين تواجدوا في المكان"، متابعا "أننا في فترة أمنية حساسة جدا، والشرطة منتشرة في كافة أنحاء البلاد، ومع ذلك فإنها تقوم بعملها بأفضل ما بوسعها".

64- 2023/4/2: نتنياهو يعطي "الدعم الكامل" لشرطة الاحتلال إثر إعدام الشهيد محمد العصيبي

أعطى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في كلمته خلال جلسة الحكومة، "الدعم الكامل" لعناصر شرطة الاحتلال الإسرائيلي الذين أعدموا الشهيد محمد العصيبي، عند انتصاف ليل الجمعة - السبت، في المسجد الأقصى المبارك.

وقال نتنياهو في كلمته: "نحن نعمل ضد الإرهاب بكل الوسائل، نعمل ونكافح الإرهابيين أنفسهم. وفي الأشهر الأخيرة، قتلت قواتنا عشرات المخربين واعتقلت المئات. أقدم الدعم الكامل لشرطة إسرائيل على تصفية الإرهابي في جبل الهيكل (المسجد الأقصى) في نهاية الأسبوع".

65- 2023/4/3: خطة إسرائيلية لنشر كتائب بالجيش في البلدات العربية و"المختلطة"

تعتزم الحكومة الإسرائيلية استخدام "الحرس القومي" الذي صادقت على إقامته وتمويله، ضد المجتمع العربي في حال تصعيد أمني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وتنظيم احتجاجات في أراضي الـ48، كالأحداث التي وقعت في أعقاب العدوان على القدس والمسجد الأقصى وعلى قطاع غزة، في أيار/مايو العام 2021. وتطلق في إسرائيل على سيناريو كهذا تسمية "حارس الأسوار 2".

وأشارت صحيفة "هآرتس" إلى أنه حسبما يتحدث وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، ووزراء آخرون، فإنه "واضح أن النية هي استخدام الجهاز الجديد (أي "الحرس القومي") ليس كجهاز شرطة عادي، وإنما كقوة شبه عسكرية، التي ستستخدم في أوقات الطوارئ داخل الخط الأخضر وتتعامل بالأساس مع إخلال بالنظام وأحداث قومية في الجمهور العربي في إسرائيل".

وأفادت الصحيفة بأنه في الأشهر الأخيرة عُقدت عدة اجتماعات مشتركة للشرطة والجيش الإسرائيلي، جرى خلالها البحث في تقاسم الصلاحيات بينهما في حال تطور سيناريو "حارس الأسوار 2"، وحدوث مواجهات بين العرب واليهود في "المدن المختلطة" ومحاولات لإغلاق شوارع مركزية تتنقل فيها قوات الجيش، "مثلما حدث أثناء العملية العسكرية في غزة قبل سنتين".

66- 2023/4/4: الاحتلال يضاعف ميزانيات للمستوطنين لمراقبة البناء الفلسطيني بالمناطق (ج)

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي محاربة الوجود الفلسطيني في المناطق (ج) في الضفة الغربية المحتلة، وذلك من خلال خطة عمل أعدتها وزارة الاستيطان لدى حكومة بنيامين نتنياهو، وتقضي بمضاعفة الميزانيات الهادفة إلى مراقبة البناء والتوسع الفلسطيني في المناطق (ج).

وأفادت صحيفة هآرتس"، أن وزارة الاستيطان تتجه إلى مضاعفة الميزانيات التي ستحول إلى مجالس المستوطنات في الضفة الغربية، وستوظف هذه الميزانيات من أجل مراقبة وتوثيق البناء للفلسطينيين في المناطق (ج)، حيث أدرج ذلك ضمن الميزانية العامة لعامي 2023 و2024.

ووفقا للصحيفة، ستخصص ميزانية بقيمة 40 مليون شيكل لمجالس المستوطنات المحلية والإقليمية، مقابل نحو 20 مليونا كانت مخصصة لذلك في الماضي.

وتتطلع وزارة الاستيطان إلى مضاعفة الميزانية التي ستخصص للمستوطنين للتزود بطائرات بدون طيار ودوريات التي ستراقب البناء الفلسطيني في المناطق (ج).

67- 2023/4/4: المفتش العام للشرطة الإسرائيلية عن العرب: هذه طبيعتهم.. يقتلون بعضهم البعض

قال المفتش العام للشرطة الإسرائيلية، يعقوب شبتاي، في محادثات مغلقة مع وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، خلال مداولات حول الجريمة المستشرية في المجتمع العربي، إن "هذه هي طبيعتهم.

يقتلون بعضهم البعض. لا يوجد ما يكمن فعله"، وذلك بحسب ما جاء في تسريبات أوردتها القناة 12 الإسرائيلية، في نشرتها المسائية، الثلاثاء.

ويستدل من رد الشرطة على ما أوردته القناة أن التسريبات هي نتيجة تسجيلات أقدم عليها بن غفير خلال محادثات مع المفتش العام للشرطة، دون علم الأخير، غير أنها (التسريبات) تكشف الطريقة التي يتعامل من خلالها قائد الشرطة الإسرائيلية مع الجريمة في المجتمع العربي.

وخلال المحادثة، حاول بن غفير الضغط على الشرطة، لكي يحظى بدعم المفتش العام لمساعي إقامة "الحرس القومي" الذي سيعمل كمليشيا خاصة تحت سلطة بن غفير، ضد المواطنين العرب، بادعاء "الحفاظ على الأمن والسلم العام ومكافحة الإرهاب"، لمنع تكرار أحداث على غرار هبة الكرامة في أيار/ مايو 2021.

وبحسب القناة 12، فإن هذه الأقوال الواردة في التسجيلات جاءت في اجتماع عقد بين بن غفير وشبتاي، في أعقاب إحدى جرائم القتل الأخيرة التي شهدها المجتمع العربي (لم تحددها)، علما بأن حصيلة جرائم القتل في البلدات العربية بلغت منذ مطلع العام الجاري 40 قتيلا، وسط تقاعس من الشرطة عن القيام بدورها وتواطئها مع منظمات الإجرام.

68- 2023/4/7: شبتاي يطالب المواطنين الإسرائيليين بحمل السلاح

طالب المفتش العام للشرطة الإسرائيلية، يعقوب شبتاي، المواطنين الإسرائيليين الذين بحوزتهم رخصة سلاح بحمل سلاحهم الشخصي، بذريعة تنفيذ عملية إطلاق النار في الأغوار. وجاء ذلك خلال مداولات عقدها في نقطة الشرطة في حائط باحة البراق.

وقال شبتاي إنه "أدعو أي مواطن بحوزته سلاح مرخص ومؤهل لاستخدامه أن يشحنه بشكل قانوني وأن يحمله في هذه الأيام".

وتطرق إلى عملية إطلاق النار في الأغوار، التي وقعت في وقت سابق اليوم وأسفرت عن مقتل مستوطنتين وإصابة والدتهما بجراح حرجة، وقال إن "هذه عملية قاتلة تذكرنا بمدى تهديد العمليات العدائية بأشكال مختلفة".

واعتبر شبتاي أن "انتشارنا العملياتي في جميع المناطق، خاصة في القدس، وينبغي الاستمرار في الحفاظ على مستوى استنفار مرتفع لأي شرطي".

69- 2023/4/27: بن غفير يلوّح بالاعتقالات الإدارية بحجة "محاربة الجريمة"

وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، يصدر توجيهات للشرطة الإسرائيلية، بالاستعداد لإصدار أوامر اعتقال إدارية، بحجة "محاربة الجريمة" المستشرية في المجتمع العربي في الداخل خاصة، معتبرا أن مكافحة الجريمة يجب أن تتم على غرار "محاربة الإرهاب" بالضفة المحتلة، على حد تعبيره.

جاء ذلك في اجتماع طارئ عقده بن غفير مع المفتش العام للشرطة، يعقوب شبتاي، بمشاركة كبار المسؤولين في جهاز الشرطة، لبحث تعامل الشرطة مع جرائم القتل التي وقعت في الأيام القليلة الماضية.

وبحسب بن غفير فإن الشرطة ستحصل على "أنواع عديدة من الأدوات قريبًا، في حين لم يحدد طبيعة وماهية هذه الأدوات. وزعم بن غفير أنه "لا أحب أوامر الاعتقالات الإدارية وهي خطوة متطرفة، لكن لا مفر من ذلك، في مثل هذه الأيام عندما يكون هناك شلال دم في الشوارع، إنه وضع صعب ويتطلب اتخاذ إجراءات صارمة".

70- 2023/4/28: الحكومة الإسرائيلية بصدد شرعنة 70 بؤرة استيطانية "بعلم الأميركيين"

عُقد بداية الأسبوع الحالي، اجتماع "شبه سري" بمشاركة وزراء وقادة المستوطنين، كشف عن مخطط شرعنة البؤر الاستيطانية استنادا إلى "قرار الكابينيت الذي بموجبه ستتم المصادقة على جميع البؤر الاستيطانية العشوائية"

ويتوقع أن تبدأ الحكومة الإسرائيلية بإجراءات لمخطط شرعنة 70 بؤرة استيطانية عشوائية في الضفة الغربية المحتلة، خلال الأسابيع المقبلة، إضافة إلى البؤر الاستيطانية العشوائية التسع التي صادق عليها المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، في شباط/فبراير الماضي.

نوقش المخطط خلال اجتماع "شبه سري" عُقد في القدس، بداية الأسبوع الحالي، وأن المخطط يشمل عددا غير مسبوق من البؤر الاستيطانية العشوائية، والتي توصف بـ"الاستيطان الشبابي"، التي سيتم شرعنتها استنادا إلى "قرار الكابينيت الذي بموجبه ستتم المصادقة على الاستيطان الشبابي كلّه".

وقال رئيس حزب الصهيونية الدينية ووزير المالية والوزير المسؤول عن الاستيطان في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، خلال الاجتماع إن الحكومة تعتزم دفع أكبر عدد ممكن من البؤر الاستيطانية العشوائية التي سيتم شرعنتها. وأضاف أن "هدفنا فرض الاستيطان الشبابي كحقيقة تم تسويتها. ومديرية الاستيطان تعمل ليل نهار من أجل تطوير الاستيطان، سواء في البناء أو البنية التحتية".

71- بن غفير يوعز بتسهيل كبير لإصدار تراخيص حمل السلاح

بإيعاز من وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، تمت المصادقة على تقليص إجراءات إصدار رخصة لحمل السلاح وتقصير مدة إصدارها. ويأتي ذلك بعد أن أصدرت الوزارة 12 ألف رخصة حمل سلاح، في الأشهر الأخيرة، وبالرغم من الانتقادات لبن غفير.

ويقضي قرار توسيع المجموعات التي تحمل رخصة سلاح، بإعفاء مقدمي طلبات الحصول على رخصة من مقابلة شخصية للجنود المسرحين الذين مضى خمس سنوات على تسريحهم، وأفراد شرطة وعاملين في خدمة الإنقاذ والإطفاء وجنود نشطين في قوات الاحتياط. وسيطلب من هؤلاء تقديم بيان صحي ومصادقة الشرطة فقط لقد تقديم طلب الحصول على رخصة سلاح.

وزعم بن غفير مبررا القرار "أننا نرى مرة تلو الأخرى أنه في أحداث إرهابية عديدة توجد أهمية كبيرة جدا لحاملي السلاح الشخصي المتواجدين في الموقع، وسنبذل كل ما بوسعنا كي نسمح لكل من يستوفي الاختبارات بالحصول على رخصة سلاح".

72- 2023/5/2: استشهاد الأسير خضر عدنان في السجون الإسرائيلية

استشهد الأسير الشيخ خضر عدنان، في السجون الإسرائيلية، مضربا عن الطعام للمرّة الخامسة خلال السنوات الأخيرة، وأطولها، والتي امتدّت سبعة وثمانين يوما، منذ اعتقاله يوم 5 شباط/ فبراير الماضي؛ رفضًا لاعتقاله، ورفضا للتهم الموجهة إليه. وباستشهاد الأسير خضر عدنان، ارتفع عدد شهداء الحركة الأسيرة إلى 237 شهيدًا.

جاء ذلك بحسب ما أعلنت مصلحة سجون الاحتلال في بيان أصدرته، فجر الثلاثاء. كما أكّدت الحركة الأسيرة استشهاد الأسير، بعد ذلك بوقت وجيز. ولم يذكر البيان اسم الأسير الشهيد مباشرة، غير أنه أشار إلى تاريخ بدء إضرابه عن الطعام، وكذلك إلى التهم المزعومة، الموجّهة بحقّ الشهيد.

وكان الأسير الشهيد خضر عدنان، قد "خاض إضرابات عن الطعام، أولها في عام 2004 لمدة 25 يوما، والثاني في عام 2012 لمدة 67 يوما، والثالث عام 2014 لمدة 54 يوما، والرابع عام 2021 لمدة 25 يوما"، بالإضافة إلى إضرابه الذي استشهد وهو مستمرّ فيه، بحسب ما أفاد "مكتب إعلام الأسرى".

يأتي ذلك فيما كانت المحكمة العسكرية للاحتلال في "عوفر"، قد رفضت الاستئناف الذي تقدم به محامي الأسير الشهيد خضر عدنان، على قرار سابق صدر عن المحكمة، وفيه رفضت الإفراج عنه بكفالة، بحسب ما أعلن نادي الأسير.

كما جاء القرار حينها، في ظل الوضع الصحي البالغ الخطورة الذي كان الأسير الشهيد قد وصل إليه، بعد 85 يومًا من الإضراب عن الطعام، وكان الشهيد حينها لا يزال يرفض إجراء الفحوص الطبية، وكذلك أخذ المدعمات.

73- 2023/6/6: خطة لبن غفير لتسهيل إصدار تراخيص حمل السلاح

وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، يعلن عن عزمه زيادة عدد المواطنين الذي يُسمح لهم باستصدار رخصة لحمل السلاح. ويحمل قرابة 150 ألف شخص رخصة سلاح، وهذا العدد لا يشمل أفراد قوات الأمن والحراس، ومن شأن المصادقة على خطة بن غفير أن يزيد عددهم بعشرات الآلاف.

وبحسب المعايير الحالية للحصول على رخصة حمل سلاح، السكن في بلدات حدودية والمستوطنات، وضباط مسرحين برتبة ملازم فما فوق. ووسع وزير الأمن الداخلي الأسبق، غلعاد إردان، دائرة حاملي رخصة سلاح، في العام 2018، لتشمل جنودا خدموا في وحدات قتالية. وبحث وزير الأمن الداخلي السابق، عومير بار ليف، تقييد شروط حمل السلاح لكنه لم يتمكن من ذلك بسبب سقوط الحكومة.

وتقضي خطة بن غفير بتسهيل استصدار رخصة حمل سلاح، بحيث يكون بإمكان أي شخص خدم "كمقاتل" في الجيش الإسرائيلي أن يقدم طلبا للحصول على رخصة حمل سلاح. كذلك بإمكان المتطوعين في خدمة الإسعاف الأولي "نجمة داود الحمراء" تقديم طلب كهذا، وكذلك جنود خدموا في الجيش لفترة قصيرة في موازاة دراستهم في معاهد تدريس التوراة المنتشرة في المستوطنات التي يسكنها المتطرفون. ويتعين على لجنة الأمن القومي في الكنيست أن تصادق على الخطة.

74- 2023/6/7: عضو كنيست يكشف عن "خطة" لتقسيم المسجد الأقصى

عضو الكنيست عن حزب الليكود عميت هاليفي يكشف عن خطة لتقسيم المسجد الأقصى المبارك بين المسلمين واليهود، أعدّها بالتعاون مع أعضاء من حزبه، وفق ما نشره موقع "زمان يسرائيل".

وبحسب الخطة فإن "المسلمين سيستمرون في الصلاة في المسجد الأقصى، وسيحصلون على المصلى القبلي (الجهة الجنوبية) وملحقاته، ويستولي اليهود على المنطقة الوسطى والشمالية خصوصًا قبة الصخرة، بحجة أنها شيدت على أنقاض "الهيكل".

ويقترح هاليفي في الخطة التي يعكف حاليًا على حشد التأييد لها في الكنيست، تجريد المملكة الأردنية من الوصاية على المسجد الأقصى، والبدء في عملية من شأنها إزالة المكانة السياسية التي اكتسبتها المملكة على مر السنين، كجزء من الاتفاقات مع الحكومات الإسرائيلية.

وبحسب خطّة عضو الليكود، هاليفي فسيتم تغيير جميع إجراءات اقتحام اليهود للمسجد الأقصى، إذ يطالب بأن يُسمح لهم باقتحامه من جميع البوابات، وليس فقط بوابة المغاربة كما يحدث حاليًا.

75- 2023/6/13: مشروع قانون يسمح باعتقالات إدارية ضد مشتبهين عرب بمخالفات جنائيا

حزب "عوتسما يهوديت"، يسعى من خلال مشروع قانون قدمه مؤخرا، إلى منح رئيس هذا الحزب اليميني المتطرف والعنصري، إيتمار بن غفير، بصفته وزير الأمن القومي، صلاحية إصدار أوامر اعتقال إداري ضد مشتبهين بمخالفات جنائية في المجتمع العربي بادعاء أنه بذلك تتم محاربة الجريمة.

وقال رئيس كتلة "عوتسما يهوديت" في الكنيست، يتسحاق كرويزر، لموقع "واينت" الإلكتروني اليوم، الثلاثاء، إنه "طالبنا ببدء ثورة بن غفير بكل ما يتعلق بالأمن الداخلي في دولة إسرائيل. والاعتقال الإداري هو أحد الأدوات الهجومية التي طالبنا بها من أجل شن حرب ضروس ضد المنظمات الإجرامية، اليهودية والعربية".

76- 2023/6/18: قرار بتسهيل البناء الاستيطاني بدون مصادقة الحكومة

الحكومة الإسرائيلية تصادق خلال اجتماعها الأسبوعي على قرار بتفويض رئيس حزب الصهيونية الدينية والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، إصدار المصادقة الأولية للتخطيط والبناء في المستوطنات، إضافة إلى تقصير إجراءات توسيع المستوطنات.

ويقضي القرار بأن يتم دفع مخططات بناء في المستوطنات من دون مصادقة المستوى السياسي الإسرائيلي، خلافا للوضع القائم منذ 25 عاما، حسبما ذكرت الإذاعة العامة الإسرائيلية "كان".

وأضافت "كان" أنه منذ اليوم لن تكون هناك حاجة إلى مصادقة المستوى السياسي من أجل طرح مخططات بناء استيطاني في الضفة الغربية المحتلة في مجلس التخطيط الأعلى، التابع لوحدة "الإدارة المدنية" في جيش الاحتلال الإسرائيلي، خلال مرحلتي إيداع المخطط والمصادقة عليه نهائيا.

77- 2023/6/19: الجيش الإسرائيلي يتدرب على قتال بالمجتمع العربي خلال حرب شاملة

رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يقول خلال اجتماع مغلق للجنة الخارجية والأمن في الكنيست، إن الجيش الإسرائيلي أجرى تدريبات تحاكي نشوب قتال في المجتمع العربي في ظل حرب تخوضها إسرائيل في عدة جبهات بالتزامن، حسبما ذكرت الإذاعة العامة الإسرائيلية "كان".

وكان نتنياهو قد شارك في اجتماع للجنة الخارجية والأمن الثلاثاء الماضي. وأقواله تؤكد أن الجيش الإسرائيلي يتدرب على قتال ليس في الجبهات فقط وإنما ضد المواطنين العرب في الدولة.

وأشارت "كان" إلى أن نتنياهو لم يتطرق إلى هذا الموضوع خلال الإحاطة التي قدمها للجنة الخارجية والأمن، وإنما خلال إجاباته على أسئلة طرحها أعضاء الكنيست في اللجنة.

وطُرح سؤال حول ما إذا كان الجيش الإسرائيلي يستعد لاحتمال أن "ينضم إلى القتال ضد الدولة" جهات في المجتمع العربي. وأجاب نتنياهو أن "هذا سيناريو يتدربون عليه في الجيش الإسرائيلي، في إطار الاستعدادات لحرب متعددة الجبهات"، وفقا لـ"كان".

وفي إجابته على سؤال حول ما إذا هناك جهوزية لحرب شاملة في عدة جبهات وتشمل قتالا من جانب جهات في المجتمع العربي، قال نتنياهو، بحسب "كان"، إن "الجيش يتطرق إلى ذلك بكل تأكيد وهم يأخذون إمكانية كهذه بالحسبان ويستعدون لها".

وأضاف نتنياهو أن "الجيش الإسرائيلي يستعد لهذا، وتتدرب عشر كتائب عسكرية على هذا الأمر. ورغم أنها (الكتائب العشر) ليست كافية، لكنهم يستعدون لهذا اليوم بالضبط. ويجهزونهم من أجل هذا الأمر".

78- 2023/6/21: الحكومة الإسرائيلية تقرر إضافة 1000 وحدة سكنية لمستوطنة "عيلي"

رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهون ووزير الأمن، يوآف غالانت، ووزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، يعلنون أنهم اتفقوا على الدفع فورا لتخطيط بناء قرابة 1000 وحدة سكنية جديدة بالقرب من موقع عملية إطلاق النار في مستوطنة "عيلي" في عمق الضفة الغربية. وجاء في بيان أن "ردنا على الإرهاب هو توجيه ضربات شديدة له والبناء في بلادنا".

79- 2023/6/23: إقامة 7 بؤر استيطانية خلال ساعات بعلم الحكومة الإسرائيلية

ادت وسائل إعلام إسرائيلية تفيد بأنه أقيمت سبع بؤر استيطانية عشوائية في الضفة الغربية خلال ساعات معدودة، بعلم الحكومة الإسرائيلية ورئيسها، بنيامين نتنياهو.

وأقيمت صباح يوم 2023/6/22 "بشكل غير قانوني خمس مزارع جديدة، إلى جانب الحي الجديد الذي أقامه مجلس بنيامين بين (مستوطنتي) معالي لابونا وعيلي، ودخول المستوطنين إلى البؤرة الاستيطانية إفياتار"، وفق ما ذكر موقع "واينت" الإلكتروني، اليوم.

وفي السياق، عبر وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، عن دعمه المطلق للمستوطنين الذين أقاموا سبعة بؤر استيطانية عشوائية على الأقل خلال ساعات معدودة، علما أن إقامتها تعتبر مخالفة للقانون بالمفاهيم الإسرائيلية الرسمية.

وقال بن غفير في البؤرة الاستيطانية العشوائية "إفياتار"، التي يتواجد فيها مئات المستوطنين منذ يوم الثلاثاء الماضي، بزعم "الرد" على عملية إطلاق النار في مستوطنة "عيلي"، إن "موقفي معروف. وأنا أمنحكم دعما كاملا ومطلقا لكني أريد أكثر بكثير من المستوطنة هنا، وينبغي أن تكون هنا مستوطنة كاملة، وليس هنا فقط، وإنما في جميع التلال من حولنا".

80- 2023/6/26: المجلس الأعلى للتخطيط يصادق على بناء 5,623 وحدة استيطانية جديدة في الضفة

ادق "المجلس الأعلى للتخطيط والبناء" التابع لـ"الإدارة المدنية" في جيش الاحتلال الإسرائيلي، يصادق على بناء 5,623 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة. ويشمل ذلك إيداع مخططات لبناء 4,291 وحدة استيطانية جديدة، في مرحلة متقدمة من مراحل التخطيط والبناء لدى سلطات الاحتلال، تسبق طرح مناقصات لتنفيذ مشاريع البناء. كما يشمل قرار "المجلس الأعلى للتخطيط والبناء" تقديم مخططات لبناء 1,332 للمصادقة عليها بعد عقد جلسة للاستماع إلى الاعتراضات، قبل المصادقة النهائية عليها وإعداد المناقصات.

81- 2023/6/29: القضاء الإسرائيلي يمنع إخلاء بؤرة استيطانية جديدة

قضت محكمة إسرائيلية، بمنع أجهزة أمن الاحتلال، من إخلاء بؤرة استيطانية أقيمت حديثا في وسط الضفة الغربية المحتلة. وصدر القرار عن المحكمة المركزية في القدس، بينما كانت قوات الأمن في طريقها إلى الموقع لبدء عملية الإخلاء، بحسب ما أفاد موقع "واينت".

وجاء القرار في إطار النظر بالتماس قدمته 5 عائلات استوطنت في الموقع، بعيد عملية إطلاق النار قرب مستوطنة "عيلي"، الأسبوع الماضي، التي أسفرت عن مقتل 4 مستوطنين. وينص القرار على منع إخلاء 5 مباني أو تدميرها على الأقل حتى بداية الأسبوع المقبل، مقابل وديعة مالية بقيمة 50 ألف شيكل. ويتطرق القرار إلى واحدة من أصل 7 بؤر استيطانية أقامها المستوطنين في أعقاب عملية إطلاق النار في "عيلي"، بعلم الحكومة الإسرائيلية ورئيسها، بنيامين نتنياهو.